العرب
الإثنين 2021/10/18
السنة 44 العدد 12213

الأحزاب العراقية الخاسرة تجري بروفا تصعيد للنزول إلى الشارع

مع زيادة التكهنات بشأن التحالفات التي قد تنشأ من أجل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة أو بقاء حكومة مصطفى الكاظمي، يبدو أن المشهد السياسي في العراق مقبل على التصعيد أكثر من الاتجاه نحو التوافق.

استعراض عضلات بانتظار المصادقة على النتائج

بغداد - حذرت فصائل وقوى شيعية شاركت في الانتخابات البرلمانية العراقية وحققت نتائج متواضعة من أن جمهورها مستعد للنزول إلى الشارع في تظاهرات احتجاجية عارمة إن لم تصحح مفوضية الانتخابات النتائج وتتعامل بجدية مع الاعتراضات بشأن الخروقات.

وتمارس ميليشيات منضوية في تحالف الفتح برئاسة زعيم منظمة بدر هادي العامري بالتزامن مع التهديدات بالاحتجاج، التحرك السياسي لاستقطاب كتل انتخابية بغية تشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان العراقي.

ويتزامن التصعيد بالاحتجاج مع إعلان النتائج النهائية للفرز اليدوي للانتخابات التشريعية المؤمل المصادقة عليها من قبل القضاء بعد النظر في الاعتراضات التي قدمت من قبل الكتل الانتخابية.

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج الأولية كاملة بعد العد والفرز اليدوي للمحطات المتلكئة.

وقال رئيس المفوضية القاضي جليل عدنان إنه "تم التعامل مع الطعون بحيادية وأغلبها ليست مؤثرة في نتائج الأصوات"، مؤكدا أن الأصوات "عُدّت يدوياً بكل شفافية".

وبحسب النتائج الأخيرة حصلت الكتلة الصدرية على 73 مقعداً، ونالت حركة "تقدم" بزعامة رئيس البرلمان السابق محمد الحلبوسي 38، فيما حصل ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس حزب الدعوة نوري المالكي على 35، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني على 33.

النتائج بعد الفرز اليدوي

- 73 التيار الصدري
- 38 تحالف تقدم
- 35 ائتلاف دولة القانون
- 33 الحزب الديمقراطي الكردستاني
- 15 تحالف الفتح
- 12 تحالف عزم
- 9 حركة امتداد

وجمع تحالف الفتح الذي تنضوي تحته الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران 15 مقعداً، والاتحاد الوطني الكردستاني الذي يرأسه ابن الرئيس العراقي الراحل جلال الطالباني مقعدا واحدا، فيما جمع تحالف "عزم" برئاسة رجل الأعمال خميس الخنجر 12، وحركة "امتداد" التي تجمع المناصرين لانتفاضة تشرين 9 مقاعد، وتحالف قوى الدولة الذي يجمع حزب الدعوة جناح رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي وتيار الحكمة برئاسة عمار الحكيم 5 مقاعد.

وقال القيادي في تحالف الفتح أبوضياء البصري إنه ستكون هناك ردة فعل لتحالف الفتح موازية لإعلان النتائج النهائية، مشيراً الى أن التحالف قدم أدلة "دامغة" على عملية التزوير في الانتخابات.

وتساءل "هل ستأخذ المفوضية بهذه الأدلة أو لا؟"، مؤكدا أنه "في حال لم تأخذ المفوضية بالأدلة سيكون لنا موقف آخر"، لافتاً إلى أن "الموقف ليس فيه تهديد، بل هو موقف من عملية التزوير".

وفي غضون ذلك بدأت تنسيقية الأطراف الموالية لإيران في العراق بالتفاوض مع كتل أخرى بغية استكمال الغطاء المطلوب لجمع 165 نائبا في البرلمان لتشكيل الكتلة الأكبر وبالتالي تشكيل الحكومة.

ويزعم قياديون في ائتلاف دولة القانون وتحالف الفتح أنهم جمعوا إلى حد الآن أكثر من مئة مقعد برلماني، وأنهم يتفاوضون مع كتل أخرى لتعزيز التحالفات.

وترى مصادر عراقية أن كل الكلام عن تشكيل الكتلة الأكبر هو مجرد تصريحات جس نبض للتأثير على التيار الصدري بزعامة رجل الدين مقتدى الصدر الذي حل بالمرتبة الأولى، والذي سيكلف رسميا بتشكيل الحكومة.

لكن حصول التيار الصدري على 73 مقعدا لا يكفي للحصول على ثقة البرلمان لتشكيل الحكومة من دون التحالف مع كتل أخرى.

وما تزال النتائج النهائية تنتظر الانتهاء من تقديم الطعون خلال ثلاثة أيام وحسمها في الأيام العشرة التالية. وهي من الناحية العملية المدة التي يتعين أن تستقر فيها المحادثات بين الكتل قبل انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان.

جليل عدنان

تعاملنا مع الطعون بحيادية وأغلبها ليست مؤثرة في نتائج الأصوات

ويسعى التيار الصدري للتحالف مع كتلتي الحلبوسي والبارزاني من أجل مواجهة تحالف المالكي والعامري. غير أن مصادر تحالف "تقدم" السني والحزب الديمقراطي الكردستاني تراقب المفاوضات الشيعية من أجل اختيار المنتصر فيها للتحالف معه.

ويتطلع رئيس حزب الدعوة وزعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي إلى رئاسة الحكومة من جديد عبر التحالفات السياسية مع الأكراد.

واستبعدت مصادر سياسية عراقية التوافق بين المالكي والصدر على تشكيل تحالف برلماني شيعي.

ولم يرشح التيار الصدري الفائز في الانتخابات أي اسم لرئاسة الحكومة، فيما تشير غالبية التكهنات إلى أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مرشح جاهز للتيار.

و يرى مراقبون أن الصدر يركز على بناء حكومة تكافح الفساد وتتولى تقديم الخدمات وتضمن استقلال وسيادة العراق. إلا أن هذا الطموح يمكن أن يتوقف عند تقديم الخدمات.

وتشير حسابات الكتل إلى أن الصراع يمكن أن يبقى مفتوحا إذا ما اختارت الكتلة الكردية والسنية أن تتحالفا مع الصدر لتعطيه الأفضلية. وحينها فإن التنافس سوف يشتد حول مقاعد المستقلين.

والعديد من هؤلاء المستقلين ليسوا مستقلين في الواقع، إلا أن هناك بينهم من يزال يمكن شراؤه. والغلبة في عمليات الشراء ستكون لتنسيقية المالكي لأنها تملك من القدرات ما لا يملكه الصدر.

وكان الصدر قد سارع عقب الإعلان الجديد للنتائج إلى القول إنها تظهر أن كتلته هي الأكبر انتخابيا وشعبيا، وهو ما يفرض عليها أن تسعى لبناء تحالفات تحت خيمة الإصلاح لتكوين حكومة خدمية نزيهة.

ومع زيادة التكهنات بشأن التحالفات وفرص تشكيل الحكومة الجديدة أو الإبقاء على حكومة الكاظمي، يبدو أن المشهد السياسي العراقي مقبل على التصعيد أكثر من التوافق.

ورأى عضو المكتب السياسي لتيار الحكمة محمد حسام الحسيني أن الحديث عن تشكيل الحكومة أو سيناريوهات بقاء حكومة الكاظمي "أمر مبكر وغير واقعي" في ظل هذه الظروف الحالية، مؤكداً أنه "لا يمكن الحديث بهذا الموضوع لأن لغة الأرقام لنتائج الانتخابات لا تزال غير واضحة".

وذكر أن "نتائج الانتخابات لا تنسجم مع الحالة المنطقية والواقعية، كما أن هناك أدلة ووثائق تثبت أن هذه النتائج غير صحيحة في كثير من الجوانب، ومنها وجود فجوات رقمية بين الأشرطة التي لدينا وبين ما تم إعلانه من النتائج من قبل المفوضية".

حرب هاشتاغات تكشف ماوراء المحتجين على الانتخابات العراقية
ص16

الكويت تفتح صفحة جديدة مع المعارضة لإنهاء الأزمة السياسية

الكويت - يقول معارضون كويتيون إن البلاد تتجه نحو فتح صفحة جديدة وإنهاء الانقسام السياسي مع عودة بعض المحكومين السياسيين من الخارج، وتوقع صدور عفو شامل عن كل المحكومين من أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح.

ومن المنتظر أن يشمل العفو طي صفحة الاتهامات بالفساد للمسؤولين السابقين، تمهيدا للبدء في صفحة جديدة خالية من التجريم والأحكام على أساس "عفا الله عمّا سلف" بين الجميع.

وإلى حين تتضح تفاصيل المصالحة الوطنية، فإن إسقاط الجانب القضائي من الأحكام التي صدرت ضد معارضين في الخارج وسجناء سياسيين في الداخل، فإن العفو الأميري يفترض أن يؤدي إلى إزالة عقبة كأداء من أجواء "الحوار الوطني" القائم بين مسؤولين كبار في الأسرة الحاكمة وشخصيات من المعارضة التي تطالب بوقف الفساد وضمان الحريات والعدالة الاجتماعية وإنصاف البدون وإيجاد حل لمشكلة المهجرين.

ويتوقع أن يتم إطلاق سراح السجناء والمتهمين في قضايا سياسية خلال ساعات بعد صدور العفو الأميري.

وذكرت مصادر محلية أنه جرى الاتفاق على إلغاء أو تعديل قانون الجرائم الإلكترونية، سواء من خلال إحداث تعديلات على مواده وبنوده، أو نسف القانون برمته واستحداث قانون جديد يتماشى مع التطورات الحالية.

وتتحدث شخصيات من الأسرة الحاكمة والمعارضة عن "كويت جديدة" قائمة على أساس التسامح والتآخي وطي صفحة الصراعات السياسية والتركيز على قضايا التنمية.

وشكلت عودة المعارض ناصر الدويلة النائب السابق المطلوب في عدة قضايا سياسية، مؤشرا على أن إجراءات العفو قد بدأت حتى من قبل الإعلان عنها، بعد أن توفرت ضمانات شخصية من أمير البلاد تمهيدا لوضع حل ينهي الأزمة السياسية في البلاد.

وقال الدويلة في تغريدة على تويتر "من فضل الله ورحمته وصلت إلى أرض الكويت الغالية استجابة لدعوة حضرة صاحب السمو بالوحدة الوطنية والحوار البناء والمصالحة الشاملة لكويت المستقبل، وقريباً يجتمع كل أبناء الوطن على المحبة والمصالحة والوحدة الوطنية".

ومن المتوقع أن يلحق بالدويلة عدد من المعارضين والنواب السابقين الآخرين الذين وجدوا أنفسهم يعيشون في المنفى وتلاحقهم المحاكم.

وكان الدويلة غادر الكويت في مارس الماضي على خلفية الملاحقات القضائية، وذلك بعد شهر واحد على تبرئته من تهمة الإساءة إلى السعودية، وأمضى الأشهر السابقة في تركيا.

وكان أمير الكويت قد دعا السلطتين التشريعية والتنفيذية في مارس الماضي إلى توحيد الجهود ونبذ الخلافات وإيجاد حل لمجموعة من القضايا المطروحة، كما دعا أعضاء البرلمان إلى تمكين الحكومة من أداء اليمين الدستورية وسط دعوات المعارضة إلى مقاطعة الجلسة البرلمانية.

وبدأت أولى جلسات الحوار في الخامس من الشهر الجاري، وحققت هذه الجلسة تقدما سريعا بعد أن طالب المعارضون بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء المحاكمات والسماح بعودة المعارضين من الخارج.

وتعيش الكويت في ظل أزمات متكررة، حيث بات من المألوف أن ترفض الحكومة الإصغاء لمطالب المعارضين الذي يحتلون نحو نصف مقاعد البرلمان، كما ترفض استجوابات بعض الوزراء لاسيما عندما يتعلق الأمر بقضايا الإنفاق والاستثمارات وغيرها.

وبدأ الفصل الجديد من الأزمة مع انتخاب مجلس الأمة في ديسمبر الماضي الذي شهد سجالات حادة بين بعض النواب ورئيس البرلمان مرزوق الغانم الذي احتفظ بمنصبه رغم إجماع المعارضة على عدم التصويت له.

ويحتل المعارضون 31 مقعدا من مجموع 50 في البرلمان. وهو ما يشير إلى أن الغانم احتفظ بمنصبه عنوة.

وقال النائب عبيد الوسمي "إن هناك رغبة لتأسيس مرحلة جديدة من العمل السياسي، فالمشاريع الوطنية هي نشاطات وطنية والجميع شريك، وإن نجاحها هو نجاح للكويت وفشلها هو فشل للدولة". وأضاف "إنه لا عمل سياسياً حقيقياً من دون وجود تيارات فاعلة".

عبيد الوسمي

هناك رغبة في تأسيس مرحلة جديدة من العمل السياسي

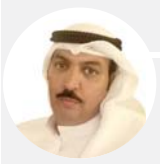

عبدالعزيز سلطان

التوافق بين الحكومة والمعارضة سيذهب بالبلاد إلى الاستقرار

وتقول مصادر مطلعة على أجواء الحوار إن المعارضين لمسوا رغبة حقيقية من جانب ممثلي الحكومة والأسرة الحاكمة في تأسيس مرحلة جديدة من العمل السياسي.

وأدت الأزمة السياسية إلى تراجع الاستثمار الأجنبي في البلاد بسبب غياب الثقة في الاستقرار، لاسيما بعد أن أدت التوترات والشكوك بالفساد إلى عدم تشكيل مجلس إدارة جديد للصندوق السيادي البالغ قيمته 600 مليار دولار.

وقال الكاتب والناشط السياسي الكويتي عبدالعزيز سلطان "إن التفاهم والوصول إلى اتفاق حول العفو العام وعودة الشخصيات والنواب من خارج البلاد ستنعكس بشكل إيجابي على الحالة السياسية في الكويت وتذهب بها إلى الاستقرار".

وتعود قضية اقتحام مجلس الأمة التي حدثت في نوفمبر 2011 عندما دخل ناشطون من بينهم بعض من نواب المعارضة إلى مبنى مجلس الأمة عنوة على خلفية مسيرة طالبت باستقالة رئيس الوزراء آنذاك الشيخ ناصر المحمد الصباح، إلى اتهامات تتعلق بالفساد.

وعلى إثرها صدرت أحكام قضائية بالسجن جراء الاقتحام، كما سافر نواب سابقون إلى خارج البلاد هرباً من تنفيذ الأحكام قبل صدورها من بينهم النائب مسلم البراك.

وفي يوليو 2018 قضت محكمة التمييز الكويتية بحبس كل من النائبين اللذين كانا في البرلمان وقت النطق بالحكم جمعان الحربش ووليد الطبطبائي ست سنوات ونصف سنة، في حين حكمت بالمدة ذاتها على النواب السابقين مسلم البراك وفهد الخنة وفيصل المسلم وخالد شخير ومبارك الوعلان ومحمد الخليفة وفلاح الصواغ.

مصالحة قد تكون مؤقتة

الحوثيون يسيطرون على مديريات جديدة في مأرب وشبوة

مأرب (اليمن) - أعلنت جماعة الحوثي الأحد سيطرتها على خمس مديريات وأجزاء من مديريتين بمحافظتي شبوة ومأرب في اليمن، فيما رفضت الجماعة الموالية لإيران دعوة أميركية لفتح ممرات آمنة للمدنيين والمساعدات الإنسانية ووقف الهجوم على محافظة مأرب وسط اليمن.

وقال المتحدث العسكري للحوثيين يحيى سريع في بيان أوردته قناة المسيرة الفضائية الناطقة باسم الجماعة "نجحنا في تنفيذ عملية 'ربيع النصر' في محافظتي مأرب (وسط) وشبوة (جنوب شرق) وتحقيق أهدافها بشكل كامل".

وأضاف "خلال العملية تم تحرير مديريات عسيلان وبيحان وعين في محافظة شبوة، وحريب والعبدية في مأرب".

وأفاد بأن "المساحة الإجمالية للمناطق التي تمت السيطرة عليها في العملية تبلغ 3200 كيلومتر مربع".

وتأتي سيطرة الحوثيين على مساحات جديدة في مأرب بعد رفض الجماعة دعوة أميركية لفتح ممرات آمنة للمدنيين والمساعدات الإنسانية، ووقف التصعيد في مأرب.

وأدانت الخارجية الأميركية في بيان السبت الهجوم الحوثي على مأرب، ودعت الجماعة إلى وقفه والسماح بفتح ممرات آمنة للمساعدات الإنسانية، معتبرة أن الهجوم "يظهر استخفافا صارخا بسلامة المدنيين".

> **16.2**
> مليون شخص في اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي وثلثي السكان بحاجة إلى مساعدات

وقالت الخارجية الأميركية إن الحوثيين "يعيقون حركة الأشخاص والمساعدات الإنسانية ويمنعون الخدمات الأساسية من الوصول إلى 35 ألفا من سكان مديرية العبدية".وتمكن الحوثيون الجمعة من السيطرة على مركز مديرية العبدية، فيما لا تزال الاشتباكات مستمرة بشكل عنيف جنوب وشرق المديرية، وسط موجة نزوح داخلية كبيرة من قبل المدنيين جراء القصف.

ونفت الحكومة اليمنية الأحد صحة ما أعلنته جماعة الحوثي من سيطرتها على مديرية العبدية، مشددة على أن القتال لا يزال متواصلا، فيما اتهم وزير الخارجية اليمني عوض أحمد بن مبارك الحوثيين بارتكاب جرائم "ترقى إلى الإبادة الجماعية".

وسيطرت الجماعة على قرى القاهر والروضة والحرير وبلدة واسط جنوب ، فيما لا تزال الاشتباكات مستمرة، إذ تحاول قوات الجيش الحكومي استعادة تلك المناطق والتصدي للهجمات.

وبهذا التقدم يقترب الحوثيون من السيطرة على مركز مديرية الجوبة الذي يبعد عن مدينة مأرب الغنية بالنفط بنحو 30 كيلومترا.

ومدينة مأرب هي آخر معاقل الحكومة الشرعية شمالي البلاد، كما أنها معقل الجيش الوطني ومقر وزارة الدفاع.

ومنذ أسابيع تشهد المديريات الجنوبية من محافظة مأرب معارك هي الأعنف بين قوات الجيش الحكومي مسنودة بقوات التحالف العربي من جهة، ومسلحي الحوثيين الذين يتلقون الدعم من إيران من جهة ثانية، وخلفت خسائر مادية وبشرية كبيرة في كلا الطرفين إلى جانب المدنيين.

وتمكن الحوثيون خلال هذه المعارك من السيطرة على مديرية حريب جنوبي مأرب، ومديريتي بيحان والعين في محافظة شبوة المحاذية لها.

والثلاثاء أخطرت الحكومة اليمنية الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بمعاناة 35 ألف محاصر من قبل الحوثيين في العبدية، مطالبة بموقف دولي عاجل لفك الحصار عنهم.

وأعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) الأحد في تغريدة على حسابه على تويتر أنه "نتيجة سنوات من الصراع يعاني 16.2 مليون شخص في اليمن من انعدام الأمن الغذائي".